

خلفية النظرية للمحاسبة

المالية الاسلامية

Theoretical Background Of Islamic Financial Accounting

مرزق فتيحة حبالى*

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

f. mrezague@univ-djelfa. dz

شيبوط سليمان

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

s . chibout @univ-djelfa. dz

علت محمد

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

allamohamed875@gmail.com

ملخص:

هدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى الخلفية النظرية للمحاسبة المالية الإسلامية، طبعاً هذا من المنظور الاسلامي وذلك من خلال مفهومها وإلى مختلف المفاهيم المحاسبية في الاسلام، كما أنه لزم علينا تحديد فروعها ليكون لدينا وضوح لاختلافاتها مع المحاسبة الكلاسيكية، وتلعب دور كبير في تنظيم الصيرفة الاسلامية وذلك من خلال معاييرها |، طبعاً هذا هو مبتغى الوقت الحالي للتحويل إلى البنوك الاسلامية لحماية الاقتصادات عبر العالم من خطر الافلاس متبعين بذلك قوانين وتشريعات الدين الاسلامي الحنيف.

✓ كلمات مفتاحية: محاسبة المالية الإسلامية، صيرفة الإسلامية،

محاسبة الكلاسيكية

Abstract: (not more than 10 Lines)

Enter The aim of this study is to address the theoretical background of Islamic financial accounting. Of course, this is from the Islamic perspective, and through its concept and the various accounting concepts in Islam, as we need to determine their subsidiaris, we have the clarity to be tested with classical accounting. and plays a major role in organizing Islamic banking, through its criteria |, of course this is the time for the current transition to Islamic banks to protect the economies of the world from the risk of bankruptcy followed by the laws and legislation of the Islamic religion

Keywords:

Islamic financial accounting, Islamic banking, classical accounting

مقدمة:

شهدت المحاسبة المالية الإسلامية اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة وقد قدمت العديد من الأبحاث والتوصيات واسعة النطاق لجلب المحاسبة المالية متمشية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ولضمان الاستمرارية والتميز لا بد من تظافر جهود الباحثين والعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية لتمكين من تقييم وقياس مستوى نضج هذا النظام المحاسبي بحيث يكون ذلك وفق لمعايير شريعة أصدرتها هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الاشكالية:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث من خلال التساؤل التالي:

- ما الخلفية النظرية للمحاسبة المالية الإسلامية؟

اهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- التعرف على محاسبة المالية الإسلامية وأهدافها؛
- التطرق إلى أهم المفاهيم المحاسبة المالية في المنظور الإسلامي؛
- التطرق إلى المعايير المحاسبة المالية في الإسلام.

اهداف البحث:

تهدف من خلال هذه الدراسة وبشكل أساسي إلى التعرف على المحاسبة في الإسلام كما أن لها فروع ومعايير المحاسبة الإسلامية ولها دور فعال كبير في تنظيم الصيرفة الإسلامية من خلال معياري العرض والافصاح في القوائم المالية والالتزام بها له أهمية بالغة في حماية البنوك من خطر الإفلاس.

الدراسات السابقة:

دراسة: الدكتور بدروني عيسي (جامعة محمد بوضياف المسيلة) وط / د حبلاحي وفاء (المركز الجامعي خميس مليانة)، معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد: 02، العدد 03، 2018، ص: 70 - 82.

تهدف الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

ومعرفة أهميتها ودورها في ضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية وقد توصلت الدراسة على جملة من النتائج أهمها: تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يؤدي إلى الشفافية الإفصاح المحاسبي وموثوقية ومصداقية القوائم المالية ويسهل عمل المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها تجد صعوبة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية لخصوصية عملها كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بهذه المعايير يوفر حماية للمصارف الإسلامية من التلاعب المتلاعبين الذين يستثمرون تحت مسميات التمويل الإسلامي المختلف.

دراسة الدكتور عامر عفانة، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، بقسم المحاسبة والتمويل، 2010 م - 1431 هـ، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة.

هدفت الدراسة إلى بناء نظام مقترح لمعالجة العمليات المالية في شركات التأمين التكافلي وفق الفكر المحاسبي للعمليات الرئيسية لأنشطة التأمين التكافلي، تحديد مسار الدورات المستندة ودليل الحسابات ومتطلبات الإفصاح في القوائم المالية مما يحقق المرونة، وسهولة استخراج نتائج العمليات وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها كما عملت الدراسة على إظهار ملامح التأمين التكافلي وطبيعة العلاقة المرتبطة بين المساهمة وجملة الوثائق

2. ماهية محاسبة المالية الإسلامية**1.2 المحاسبة في المنهج الإسلامي:****2.1.1 مفهوم المحاسبة في منظور الإسلامي**

اهتم الإسلام بالمعاملات مثل اهتمامه بالعبادات ووضع العديد من القواعد التي تحكم المعاملات التجارية ومعاملات الدولة الإسلامية مع الغير كما طور من طرق وأساليب كتابة الأموال التي كانت سائدة عند العرب من قبل وتطورت صنعة الكتابة وتخصص فيها أناس. ومن أدلة اهتمام الإسلام بالمحاسبة قول الله تعالى في القرآن الكريم تعالى في القرآن الكريم "يَأَيُّهَا الَّذِينَ

آمنوا إذا تداينتم بدينٍ إلى أجل مسمى فأكتبوه وليكتب بينهم كاتب بالعدل ... 282" البقرة "

ويمكن تعريف المحاسبة في الفكر الاسلامي بأنها أحد فروع علم كتابة الاموال الذي يتعلق بعد واحصاء وإثبات العمليات والتصرفات المختلفة وقياسها والافصاح عليها بهدف المساعدة في المسائل والمناقشة والجزاء واتخاذ القرارات. (حسين، صفحة 27)

في الواقع أنه لا بد للنظام الاسلامي في البنوك الاسلامية أن يعتمد على مصدر تشريعي إلهي عادل و هو القرآن الكريم و السنة النبوية ، حيث ان النظام الاسلامي لا يفرق بين قواعد مدنية و قواعد تجارية و لا يفرق بين قانون عادي و قانون إداري بل يسير كله على اساس الوحدة و على أساس الاعتبارات التي يتطلبها هذا النظام حيث ان التطبيق العلمي في المحاسبة الاسلامية منفصل عن البحث العلمي ولا ينصاع لنتائجه ما يهدف الباحثون لتطبيق نتائج أبحاثهم و هذا ما تلجأ إليه المجتمعات المهنية و كبري الشركات المستثمرين بالضغط على الدول و الحكومات لتبني سياسة لا تتفق طبيعتها و شكل الادارة فيها ، و السبب في هذا الانفصام هو عدم وجود ثباتة يجتمع عليها الفكر . (البلتجي، 1994، الصفحات 83 - 84)

2. 1. 2. اهداف المحاسبة المالية في المنظور الاسلامي:

تهدف المحاسبة في الاقتصاد الاسلامي إلى توفير المعلومات عن مدي تحقيق الوحدة المحاسبية لهدف ابتغاء الدار الآخرة وذلك يمكن لباحث تبني مجموعة من الاهداف من شأنها ضبط التطبيق العملي لمحاسبة في البنوك الاسلامية من خلا التطبيق السليم لها وقياس مدي ملائمتها في الواقع العلمي وهي كالتالي: تطوير الفكر المحاسبي ونشره بما يتلاءم مع مبادئ الشريعة الاسلامية ومقاصدها في عملياتها ومعاملاتها؛

توفير معلومات تساعد في قياس صافي دخل الوحدة المحاسبية ونتائج الاعمال عن الفترة الزمنية (الحول) من ثم قياس الزكاة الواجبة في أموالهم وضبط أسس توزيعها طبقاً لقواعد فقه الزكاة

حيث يجوز ان تقوم الوحدة المحاسبية بإخراجها بالنيابة على اصحاب الاموال تيسيراً لهم؛

التقيد بالشريعة الاسلامية في جميع نواحي نشاط المصارف سواء ما يتعلق بمصادر أو توظيف الأموال تقديم الخدمات المصرفية؛ المساهمة في تعظيم العائد الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع بصفة عامة وللمجتمع الاسلامي بصفة خاصة؛

الاسهام في رفع الكفاية الادارية والانتاجية وتشجيع الالتزامات بالسياسات والاهداف الموضوعية وتشجيع الالتزام بالشريعة الاسلامية في جميع الانشطة والعمليات والمعاملات؛

توظيف أموال البنوك والمودعين بالأساليب الشرعية الملائمة لكافة الاقتصاديات والمجتمعات لأغراض التنمية المستدامة؛

تزويد هيئات الرقابة الشرعية بالبيانات والمعلومات اللازمة للاطمئنان عن مدى التزام الوحدات الاقتصادية بالمعايير والمبادئ المحاسبية الشرعية وكذلك في وضع تصور لبعض المعاملات لدراسة التكيف الشرعي لها؛

ضمانة وتطوير فاعلية العنصر البشري والارتفاع بمستواه الفني والاداري والمحاسبي الشرعي؛ توفير المعلومات تساعد في فصل الكسب غير مشروع أو المشتبه فيه في حالة حدوثه وذلك للتخلص منه بصرفه في المصادر الخيرية وعدم خلطه مع الاموال الأخرى وهذا الهدف ثانوي لان الاصل في نشاج الوحدة المحاسبية هو عدم الكسب الحرام ولكن قد يحدث ذلك لأسباب خارجة عن إدارة الوحدة المحاسبية.

المساهمة في تنمية الوعي الادخاري وإبراز أهمية المصارف الاسلامية بين أفراد المجتمع؛

الافصاح عن مدى انسجام السياسات المحاسبية والتطبيق العلمي مع أحكام الشريعة الاسلامية إفصاحاً موسعاً.

(المطلب، 2018، الصفحات 556 - 557)

2. 2. المفاهيم المحاسبية في المنهج الاسلامي

مفاهيم المحاسبية في المنهج الاسلامي يكون بعد التعرف على مدلولان هاما واساسيان للمحاسبة في المنهج يتمثلان فيما يلي:

السلامي وأوضح أنها تعتبر من استحقاق رب المال وحده.
(الابجي، 1986، صفحة 152)

والايرادات الايدارية يقابلها نفقات إيرادية وتنقسم إلى اربعة أقسام:

نفقات إيرادية متعلقة بوظيفة الانتاج؛

نفقات إيرادية متعلقة بوظيفة البيع والتوزيع؛

نفقات إيرادية متعلقة بالوظيفة الايرادية؛

نفقات إيرادية متعلقة بوظيفة التمويل. (اسماعيل، 1987،
الصفحات 65 - 67)

2. 2. 2. مفهوم التكلفة الجارية:

تتمثل التكلفة الجارية في تكلفة الاستبدال او القيمة البيعية لعوامل الانتاج المستنفذة خلال الفترة الحالية او كما ذكرتها المعايير المصرية بأن يتم فيها تبادل الاصول بمبلغ نقدي أما في حكم النقدي والذي يجب دفعه على نفس الاصل او ما يمثلته في الوقت الحاضر وتسدل الالتزامات بالمبالغ غير المخصوم من النقدية او ما في حكم المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر. (المصرية، 2015، صفحة 83)

والفرق بين التكلفة التاريخية والقيم الجارية لعوامل الانتاج المستنفذة يمثل مكاسب حيازة محققة. (الشيرازي، 1990،
صفحة 308)

2. 2. 3. مفهوم الثمن العام:

ويعرف بأنه المبلغ المدفوع في السلعة سواء زاد على القيمة او نقص بينما القيمة هي ما قوم به الثمن من غير زيادة وهو العرض وكل ما يزيد في المبلغ أو في قيمته يضم اي ثمن والمعتقد عليه عادة التجار أي طبقا للعرف الجاري. (عصام، 2002،
صفحة 126)

2. 3. مفاهيم القائمة المركز المالي في المنهج الاسلامي

لا يختلف تعريف قائمة المركز المالي وفق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسة المالية الاسلامية عن التعاريف الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وإنما يكمن الاختلاف في مضمون القائمة حيث يتم إعدادها وفق الشريعة الاسلامية.
(فتيحة، 2011، الصفحات 14 - 15)

المدلول الاول: المحاسبة بمعنى المساءلة والمناقشة ثم الجزء في ضوء المسجل من أعمال وتصرفات وفي ضوء المتفق عليه من شروط.
(شحاتة، 1993)

المدلول الثاني: المحاسبة كتابة الاموال كما كان مطبقا في صدر الدولة الاسلامية كما يقصد بها كذلك تقويم راس امال وقياس اربح أو الخسارة.

وهما أمران متلازمان يصعب الفصل بينهما حيث يصعب المساءلة دون الإحصاء ولا فائدة من الإحصاء دون ان يتبعها مساءلة ومناقشة وجزاء.

سوف يتم تناول مفاهيم المحاسبة في المنهج الاسلامي من خلال الآتي:

مفاهيم قائمة الدخل في المنهج الاسلامي

حيث تشمل على مفاهيم الاتية:

2. 2. 1. مفهوم الإيرادات:

يقصد بمفهوم الايراد في المنهج الاسلامي ذلك الايراد الناتج عن ممارسة المنشأة لنشاطها ويتمثل في الايرادات التشغيل والمتاجرة الناتجة عن نشاط الجاري وايرادات الاقتناء نتيجة الاحتفاظ بمصادر الخدمات طويلة الاجل العروض الرأسمالية.
(اسماعيل، 1987، الصفحات 122-123)

ويتحقق مفهوم الايراد في المنهج الاسلامي من خلال النهاد التي يتحصل منها الربح بعد استبعاد التكاليف المبذولة في سبيل الحصول عليها.

تنقسم الايرادات في المنهج الاسلامي إلى الآتي:

إيرادات إيرادية:

وهي التي تختص بقيام المشروع بنشاطه التجاري الاساسي الذي قام من أجله وهذه الايرادات تعتبر من عناصر الارباح الرئيسية.
إيرادات عارضة:

وهي تعتبر من عناصر تحقيق الربح مثل الديون المعدومة وإيرادات الأوراق المالية.

ايرادات رأسمالية:

وهي التي تنتج من بيع أحد أصول الثابتة التي تقتني لغرض الاستخدام لا لغرض التجارة والبيع وهذه الايرادات تناولها الفقه

القيمة تتفق مع النظرية التقليدية في الاطار العام من حيث المفهوم الطبيعي العيني لأعيان عناصر الميزانية كأشياء مادية أو معنوية تتقوم تقيماً إيجابياً من حيث التغيرات في قيمتها في التاريخين معينين فإنها في داخل الاطار تختلف عنها اختلافاً كلياً جوهرياً من حيث المبادئ الرئيسية التي تعالج تقييم تلك العناصر المكونة للأصول ذلك أنها لا تنظر إلى الاصل أو المال من حيث الحركة أو البقاء أو المادية فتقسم الاصول إلى أصول ثابتة و أصول متداولة و لكنها تنظر إلى الاصل أو المال من حيث (المعاملة ، الانتفاع) .

ومن ثم تنقسم الاصول إلى مجموعتين رئيسيتين (نقود، عروض). (اسماعيل، 1987، صفحة 82)

ويقصد بالنقود عملية التعامل في قياس الاشياء ولا يقصد بها الانتفاع كما يقصد بالعروض الانتفاع أو لا ويقصد بها المعاملة، اذ الانتفاع بالعيان لا بالأثمان فليست النقود مقصودة لذاتها بل هي وسيلة إلى المقصود.

ومن عناصر الاصول النقدية في الفقه الاسلامي المحاسبي النقد هو ما كان اصله نقداً عنده أي من قرض ويعرف بدين القروض أو دين النقد وقد يكون نقداً حالاً أو مؤجلاً مرجواً أو غير مرجواً ويمكن الاشارة إلى العناصر النقدية كأحد جوانب الاصول المنهج الاسلامي ويتم تقسيمها وتصنيفها من حيث الآتي: (اسماعيل، 1987، صفحة 83)

عمليات الإعداد للبيع

عمليات عدم الاعداد للبيع

أو من حيث أنها:

مرصدة للنماء والربح

غير مرصدة للنماء والربح

وكذلك يمكن الاشارة إلى العناصر العروض في المنهج الاسلامي إلى مجموعتين:

عروض تجارية: وهي العروض المعدة للبيع المرصدة للنماء والربح عروض فنية: وهي العروض غير معدة للبيع غير مرصدة للنماء بل للاقتناء. (اسماعيل، 1987، صفحة 87)

التعريف بقائمة المركز المالي بأنها عرض مصادر واستخدامات الاموال المتعلقة بالمؤسسة في تاريخ معين وينتج عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة تبيان الوسائل التي تستخدمها من اجل انتاج وبيع المنتجات والخدمات للزبائن حيث يشكل الفرق بين الايرادات والتكاليف النتيجة التي تحققها المؤسسة وهذه النتيجة تحصل عليها من خلال قائمة المركز المالي التي تكون من الجانبين (الاصول، الخصوم) حيث تشمل على المفاهيم الآتية:

2. 3. 1. مفهوم الاصول (الموجودات) في المنهج الاسلامي:

أشارت لمفهوم الاصول الموجودات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية إجابيه أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل بمفرده أو بالاشتراك مع موجود أو موجودات أخرى تم اكتساب الحق فيه نتيجة عمليات أو أحداث في الماضي ولكي يعتبر الشيء احد الموجودات لابد من توافر الخصائص الاضافية التالية:

ان يكون شيء قابلاً للقياس المالي موثوق بها؛

ألا يكون الشيء مرتبطاً بحق لطرف آخر غير قابل للقياس المالي بدرجة موثوق بها؛

ان يتوافر حق التصرف في الشيء اصاله أو نيابة. (المالية، ديسمبر 2015 ، صفحة 94)

وينظر للأصول من حيث تدفق وانسياب النقدية من المشروع وإليه ناظرين إلى الاصول كنفقات تنساب ككل إلى الجهاز الانتاجي للمشروع تاركين بالكلية فكرة النضر أليها كأشياء مادية أو معنوية. (اسماعيل، 1987، صفحة 83)

وبتحليل مفهوم الاسلامية في المال و التجارة و من خلال الفقه المحاسبي يتبين ان التفكير في الاصول يدور دائماً من حيث المفهوم الطبيعي العيني لأعيان عناصر الميزانية كأشياء مادية أو معنوية و يتركز مفهوم الاصول في النظرية الاسلامية على تقويم الاصول المختلفة تقويماً إيجابياً و تجميعياً و يشترط إعادة التقييم وفقاً للتغيرات في تاريخين معينين بغرض تحديد قيمة الملكية الحقيقية اذا كانت النظرية المحاسبية الاسلامية في الاصول و

الاثاث والتركيبات

ادوات النقل الآلية او الحيوانية

الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة

المنافع المشتراة بقصد الاقتناء كالإجار المقدم وتأمينات النور والمياه

وهكذا تختلف النظرية الإسلامية في الأصول والقيمة عن النظرية التقليدية اختلافاً جوهرياً في المفاهيم الأساسية التي تعالج تقييم العناصر المكونة للأصول.

2.3.2. مفهوم الخصوم (المطلوبات) في المنهج الاسلامي:

المراد بالمطلوب هو التزام القائم في حينه الواجب سداً بتحويل موجودات أو تقديم خدمات لطرف آخر في المستقبل نتيجة لعمليات تبادل أو غير تبادلية أو حدث في الماضي يعتبر الالتزام مطلوباً من مطلوبات المؤسسة. وعرفت أيضاً بأنها تعهد أو التزام مالي على المنشأة ناتج عن عمليات أو أحداث ماضية أو مستقبلية ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية من المتوقع ان يتطلب سدادها تدفقات خارجية مستقبلية من الموارد التي تملكها المنشأة والمتضمنة على منافع اقتصادية. (ابراهيم، 2011، الصفحات 161 - 162)

ويتعين ان تتوفر في مفهوم الخصوم بعض الخصائص التالية:

التزام المؤسسة دون قيد أو شرط بالوفاء بالالتزام أي عدم ارتباط التزام المؤسسة بالتزام مقابل على طرف الآخر.

قابلية الالتزام للقياس المالي في حال بصورة موثوقة بها.

قابلية نقل أو قابلية وضع منفعة أحد موجودات المؤسسة المستقبل تحت تصرف الآخر للوفاء بالالتزام سواء كان الاجل محدد أم عند الطلب. (اسماعيل، 1987، صفحة 65)

2.3.3. مفهوم رأس المال في المنهج الاسلامي:

يقصد برأس المال في منهج الاسلامي ذلك الجزء من الثروة الذي تخصص للتجارة عند بداية المشروع أما الامور المستثمرة في المشروع فتعرف في مراجع الفقهاء المسلمين (مال التجارة) ومفهوم أوسع من مفهوم رأس المال لأنه يمثل إجمالي الموجودات المستثمرة في المشروع وفي منهج الاسلامي يكون رأس المال

ويشير الباحث إلى بعض الامثلة التي تمثل عروض تجارة مثل المواد الأولية المنتجات في دور الصنع والمنتجات تامة الصنع والمنافع باعتبارها مالا.

أما العروض الفنية أو (الاصول الثابتة كما في الفكر التقليدي) مثل الارضي و المباني و العتاد و الآلات و الاثاث و التركيبات و أدوات النقل الآلية أو الحيوانية و تشمل عروض الفنية الاصول المعنوية كالمشهرة و العلامات التجارية و براءة الاختراع و حقوق الامتياز و حقوق التأليف و مصاريف التأسيس حيث إنما مال غير معد للبيع لا يرصده المشروع للنماء بل الاقتناء و يشمل المدفوعات المقدمة عن المنافع و الخدمات كالإجار المقدم باعتبار الإجار عقد بيع منفعة و اعتبار المنفعة مال و اعتبار هذا المال معد للبيع و قاعدة الاعداد للبيع أو عدم الاعداد للبيع قاعدة واضحة دقيقة تمكننا من التفرقة بسهولة بين العروض التجارية و عروض الفنية .

وبصفة عامة يتم تبويب الاصول من منظور الإسلامي إلى قطاعين رئيسيين يتمثلان فيما يلي: (اسماعيل، 1987، الصفحات 88 - 89)

قطاع نقدي والصول النقدية: ويشمل

نقدية بالصندوق

أرصدة نقدية بالبنوك

دين نقد أو دين القرض حالا او مؤجلا

قطاع القروض: ويشمل

مجموع عروض تجارية _ الاصول الادارية: تشمل

المواد الأولية

المنتجات في دور الصنع

المنتجات تامة الصنع

دين التجارة أو دين البيع (حالياً او آجلاً)

الاستثمار في الاوراق المالية

المنافع المشتري بقصد التجارة المعدة للبيع

مجموعة عروض الفنية (الاصول الرأسمالية): تشمل

الارض والمباني

العدد والادوات

مدفوعا بالكامل ولا يكون بعضه مستحقا في ذمة أصحاب المشروع كما هو متبع في الفكر المحاسبي التقليدي المعاصر. الربح في الفكر الاسلامي المحاسبي يمثل نماء عروض تجارية (الاصول المتداولة) أما انماء عروض النقدية (الاصول الثابتة) فإنه يسمى (الفائدة) أي اموال مستفاداة دون بذل مجهودات مقابل الحصول عليها.

وإنما حدثت نتيجة حيازة واقتناء هذه الاصول وبالتالي فلا يجوز توزيعها. (اسماعيل، 1987، صفحة 87) ويشير أحد الباحثين أنه يمكن استخلاص مفاهيم متنوعة من مفهوم رأس المال متمثلة فيما يلي:

رأس المال النقدي: وهو كمية الاموال النقدية المستثمرة في مشروع معين؛ رأس المال العيني: وهو كمية الاموال العينية المستثمرة في مشروع معين؛ رأس المال المملوك: وهو رأس مال النقدي والعيني المملوك لأصحاب المشروع؛

رأس المال الاقتصادي: وهي كمية الاموال اللازمة لتصرف أمور المشروع سواء كانت مملوكة أو مقترضة رأس المال العامل: والفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة

بالنظر إلى تلك التعريفات نجد النوع الاول يعتبر جزء من رأس المال حسب المنهج الاسلامي وكذلك النوع الثاني أما النوع الثالث وهو رأس المال المملوك فيتفق مع التعريف الاسلامي لرأس مال أما النوع الرابع فيختلف مع التعريف الاسلامي لأن الاسلام يعتبر القرض حسنا وليس جزءاً من رأس المال وأيضا يختلف مع التعريف الخامس لنفس السبب. (عصام، 2002، صفحة 34)

2. 3. 4. مفاهيم صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية:

توجد بعض المفاهيم الخاصة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة وهي كالتالي:

مفهوم إثبات الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر؛

مفهوم إثبات وتحقق المكاسب والخسائر؛

مفهوم قياس القيمة النقدية المتوقع تحقيقها؛

مفهوم وإثبات وتحقيق الإيراد؛

مفهوم وإثبات وتحقيق المصروفات. (الاسلامية، 2010 ، الصفحات 120 - 123)

3. فروع المحاسبة المالية الاسلامية ومعاييرها

المحاسبة علم يقدم بيانات ومعلومات لأطراف عديدة داخل المشروع وخارجه وقد أنشأ المسلمون دولة وأفراد مشاريع كثيرة وقد أنشأت في كل هذه المشاريع نظم محاسبية كاملة فكانت هناك فروع الآتية للمحاسبة.

1.3 فروع المحاسبة الاسلامية:

وهي المحاسبة المستعملة في المشاريع التجارية سواء كانت منشآت فردية أو شركات أشخاص (مفوضة، عنان، ذمم، أبدان، صنائع) أو شركات أموال (عنان ومفوضية) أو شركات المضاربة وكذلك شركات الخلطة (المواشي).

1.1.3 محاسبة مالية:

وهي المحاسبة المستعملة في المشاريع التجارية سواء كانت منشآت فردية أو شركات أشخاص (مفوضة، عنان، ذمم، أبدان، صنائع) أو شركات أموال (عنان ومفوضية) أو شركات المضاربة وكذلك شركات الخلطة (المواشي).

2. 1. 3 محاسبة بيت المال:

وهي المحاسبة المستعملة في المشاريع الحكومية هدفها حساب إيرادات الدولة ووجوه نفاقها ويقسم بيت المال داخلياً إلى بيت مال الزكاة، بيت مال الاخراج، وبيت مال الولاية.

3. 1. 3 محاسبة الزكاة:

وهي فرع أو قسم من محاسبة بيت المال وتهتم بتحديد الاموال الخاضعة للزكاة والنصاب ووعاء الزكاة ويشمل رأس المال العامل مضافاً إليه الربح وحساب الزكاة ثم جبايتها.

3. 1. 4 الرقابة والتدقيق على مال العام:

حضي المال العام برقابة دقيقة على التعامل به وقد مارس الرسول عليه الصلاة والسلام الرقابة بنفسه والخلفاء من بعده قد

3.2.4. محاسبة التركات والموارث:

وهي محاسبة تقوم على تطبيق النصوص الشرعية الخاصة بتحديد أصحاب الحقوق (الفروض) في التركة بعد سداد الديون المتوفى ووصيته وتوزيعها عليهم.

3.2.5. محاسبة التكاليف:

كان يتم حساب تكلفة الاشياء تمهيداً لتحديد البيع وبما لا يتجاوز ثلث التكلفة. (خالد يوسف ، سعاد عويس، 2013، الصفحات 314 - 315)

3.3. أهمية الالتزام بالمعايير الشرعية

الالتزام بالمعايير الشرعية يساهم في جعل المؤسسات بصورة أفضل له أهمية تتمثل فيما يلي:

أن وجود معيار شرعي لأي عقد أو منتج بصياغة قانونية واضحة يجعل المؤسسة المالية تسير على هذا بوضوح وبخطوات راسخة للوصول الى تطبيق أحكام الشرعية دون لبس أو غموض والالتزام المؤسسة المالية بهذه المعايير يترتب عليه كسب ثقة المتعاملين بها واحترامها لها.

إن الالتزام بهذه المعايير سيؤدي إلى مزيد من تحقيق التعاون بين المؤسسات المالية من خلال الاعمال المشتركة بل إلى توحيده من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة.

إن وجود هذه المعايير يفيد المتعاملين بالالتزام بأحكام الشريعة ومن ثم يعملون ما لهم وما عليهم من واجبات وأحكام.

عن المعايير الشرعية تفيد جهات اقضاء او التحكيم للوصول إلى الحكم العادل الواضح البين. (اسلام طلال محمد علي ، مصطفى الدافعي، 2017، الصفحات 87 - 88)

4. دور المعايير المحاسبية الاسلامية في تنظيم الصيرفة الإسلامية

4.1. دورها في تنظيم الصيرفة الاسلامية

تعتبر المعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أهم مرجعيات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، إن الالتزام بها يعتبر عن مدى الالتزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية كما أن الالتزام بها يضبط معاملات المصرفية الاسلامية، ويقلل إلى حد كبير

مارسوا الرقابة على المال الزكاة والجزية الفية والغنائم حساباً وجباية وتوزيعاً.

3.1.5. الحسبة (رقابة الاسواق والمكايل والموازن والعملات والقواعد الاخلاقية للمعاملات):

وقد مارسها الرسول صل الله عليه وسلم بنفسه ومارسها الخلفاء والمسلمين من بعده.

3.1.6. محاسبة التركات والموارث:

وهي محاسبة تقوم على تطبيق النصوص الشرعية الخاصة بتحديد أصحاب الحقوق (الفروض) في التركة بعد سداد الديون المتوفى ووصيته وتوزيعها عليهم.

3.1.7. محاسبة التكاليف:

كان يتم حساب تكلفة الاشياء تمهيداً لتحديد البيع وبما لا يتجاوز ثلث التكلفة. (خالد يوسف ، سعاد عويس، 2013، الصفحات 314 - 315)

3.2. محاسبة بيت المال:

وهي المحاسبة المستعملة في المشاريع الحكومية هدفها حساب إيرادات الدولة ووجوه نفاقها ويقسم بيت المال داخلياً إلى بيت مال الزكاة، بيت مال الاخراج، وبيت مال الولاية.

3.2.1. محاسبة الزكاة:

وهي فرع أو قسم من محاسبة بيت المال وتهتم بتحديد الاموال الخاضعة للزكاة والنصاب ووعاء الزكاة ويشمل رأس المال العامل مضافاً إليه الربح وحساب الزكاة ثم جبايتها.

3.2.2. الرقابة والتدقيق على مال العام:

حضي المال العام برقابة دقيقة على التعامل به وقد مارس الرسول عليه الصلاة والسلام الرقابة بنفسه والخلفاء من بعده قد مارسوا الرقابة على المال الزكاة والجزية الفية والغنائم حساباً وجباية وتوزيعاً.

3.2.3. الحسبة (رقابة الاسواق والمكايل والموازن والعملات والقواعد الاخلاقية للمعاملات):

وقد مارسها الرسول صل الله عليه وسلم بنفسه ومارسها الخلفاء والمسلمين من بعده.

الاختلاف في الفتاوي بين الرقابة الشرعية للمصارف الاسلامية كما أن الالتزام بهذه المعايير الشرعية يوفر حماية للمصارف الاسلامية من تلاعب المتلاعبين تحت مسميات التمويل الاسلامي المختلف.

وجود هذه المعايير الشرعية والمحاسبية يفيد شركات التدقيق الخارجي في كيفية الضبط التدقيق الداخلي على أساس موازين وأوزان محددة.

ان الالتزام بهذه المعايير يسهل عملية التصنيف والجودة حيث يمكن المنافسة على ما هو الاجود.

أن الالتزام بها يؤدي إلى تطوير ولكن هذا إنما يتحقق بإمكانية المراجعة لهذه المعايير على ضوء ضرورة العمل والتطبيق والمعيشة أهم أنواع الفقه كما قال الله تعالى: # فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين# (دين)

ومن جانب آخر يسهم اعتماد المعايير في دعم علمية الصيرفة الاسلامية وانتشارها عالميا وإقرارها رسميا من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة وفيما يأتي أمران للتوضيح:

الامر الاول: يعد التنميط من أهم سمات المنتجات والمؤسسات التي تكسب صفة العالمية وهو المدخل لتحويل التطبيقات المحلية والاقليمية إلى تطبيقات عالمية وهذا ما يشاهد وقعاً في عقود المقاولات والمناقصات الضخمة وعقود التوريد والاستيراد والاعتمادات المستندية والتجارة الدولية بصفة عامة.

وقد اسهم تنميط أحكام الصكوك الاسلامية وعقودها ونماذجها في اكتسابها صفة العالمية بشكل واضح.

الامر الثاني:

دأبت الهيئات الشرعية على تقييد مرجعية القوانين الوضعية كأساس لتفسير بنود العقد و التحكم و التحكيم في حالات النزاع بقيد عدم مخالفة الشريعة وقد اعترضت الجهات القانونية في الولايات المتحدة الامريكية و إنجلترا على هذا القيد بحجة عدم وجود الشريعة الاسلامية في قانون يمكن أن يمثل مرجعاً يمكن الاستفادة إليه في حالات النزاع و التحاكم و التحكيم و لذا يرى أن اعتماد المعايير الشرعية كأساس لأحكام الشريعة

الاسلامية يجب عن هذا الاعتراض الهام ، بحيث يمكن النص على المعايير كمرجعية لتفسير بنود العقود و التحاكم و التحكيم و وهو ما يعزز تطبيقات الصيرفة الاسلامية العالمية . (البار،

27 - 28 افريل 2010، صفحة 08)

4. 2. معيار العرض والافصاح في القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية

تحاول البنوك الاسلامية التوسع بطرق جديدة للاستثمار لم تألفها البنوك التقليدية مثل المشاركة والرابحة والمضاربة كما تحاول هذه المصارف لإثبات قدرتها في وضع سياسات مقبولة من أجل الموازنة بين الحفاظ على حقوق الملكية وتوزيعات الارباح على أصحاب الودائع.

4. 2. 1. معيار العرض والإفصاح:

يحدد هذا المعيار متطلبات العرض و الافصاح العام للقوائم المالية في البنوك كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراعاة المعايير فيما يتعلق بعرض و إفصاح البيانات المالية الخاصة بكل المعايير ، إن عرض البيانات المالية عرفت السياسات المحاسبية بأنها المبادئ و القواعد و الاعراف و الاحكام و الاجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد و عرض البيانات المالية و نظراً لتعدد بدائل السياسات المحاسبية لذات الموضوع أوجب المعيار الدولي على الادارة أن تتبنى السياسات المحاسبية التي تعكس بصورة حقيقية المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد القوائم المالية ما سيرد هنا يمثل نص الكامل لهذه المعايير . (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ، 2007، صفحة 80)

4. 2. 2. نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار على القوائم التي تنشرها البنوك لخدمة أغراض المستخدمين لهذه القوائم وتخضع لأحكام هذه المعايير جميع البنوك بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو حجمها.

وإذا كانت متطلبات القوانين والانظمة التي تعمل هذه البنوك في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار فيجب الافصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثرها على كل عنصر من عناصر القوائم المالية. (28)

5. خاتمة:

ان طبيعة العمل المحاسبي و تأثيره بالبيئة التي يعمل فيها جعل من المؤسسات المالية الاسلامية أن يكون لها محاسبة مالية و معايير محاسبة خاصة بها مستمدة من الفكر الاسلامي لذا حاولت المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي و على رأسها هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية إصدار توحيد معايير المحاسبة و المراجعة و المعايير الشرعية لتطبيقه المؤسسات المالية كما يساهم اعتماد هذه المعايير في دعم عالمية الصرفة الاسلامية و انتشارها عالمياً و إقرارها رسمياً من قبل المؤسسات الحكومية و الدولية المختلفة و بالتالي فإن وجود هذه المعايير و الالتزام بها يفيد الدولة و البنوك المركزية و جهات الرقابة و التدقيق بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الاسلامية وضبط نشاطها و التعرف على أعمالها و عقودها و كيفية التدقيق عليها على ضوء أسس و ضوابط حددتها المعايير الشرعية.

. قائمة المراجع:

اسلام طلال محمد علي، مصطفى الدافعي. (2017). التقييم المحاسبي للمصارف الاسلامية (المجلد الاول). عمان، الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.

اكرم محمد منير ابراهيم. (2011). اطار مقترح لتكتمل بين المدخلين المعيارى والتطبيقي و اثره على النظرية المحاسبية دراسة نظرية ميدانية (الإصدار كلية التجارة). جامعة الزهر.

بحصي عصام. (2002). المحاسبة في الاسلام (المجلد الثانية). غزة: مكتبة الطالب الجامعي بغزة.

حسن حسين. (بلا تاريخ). محاسبة المصرفية الاسلامية (المجلد الاول). القاهرة، مصر: مكتبة التقوي القاهرة.

حسين شحاتة. (1993). أصول الفكر المحاسبي الإسلامي (الإصدار سلسلة الفكر المحاسبي الاسلامي، المجلد الثانية). القاهرة: دار النشر والتوزيع الاسلامي.

خالد يوسف، سعاد عويس. (2013). المحاسبة الاسلامية الشركات العربية المتحدة للتسويق والتوريد بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة (المجلد الاول). القاهرة.

شحاتة شوقي اسماعيل. (1987). نظرية المحاسبة المالية من منظور الإسلامي. القاهرة: الزهراء للإعلام.

شيماء ابو المعاطي عبد المطلب. (2018). مداخله بعنوان: المحاسبة في البنوك الإسلامية بين الإطار الفكري للمحاسبة المالية والإطار الفكري للمحاسبين في المنهج الإسلامي (المجلد 1 التاسع العدد).

عادل اسماعيل البلتجي. (1994). الأطار العام لمعايير المحاسبة في المنهج الإسلامي رسالة دكتوراه غير منشورة (الإصدار منشورات قسم المحاسبة). كلية التجارة.

عباس مهدي الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة. الكويت: دار السلاسل.

عفانة حسام دين. (بلا تاريخ). Doi : [http:// iswyco / evean](http://iswyco/evean)

كوثر عبد الفتاح الابجي. (1986). محاسبة المؤسسات المالية (البنوك، الشركات، الاستثمارات). دبي: الامارات العربية للنشر والتوزيع.

مرازة صالح، بوهرين فتيحة. (2011). القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الاسلامية. (الاقتصاد الاسلامي، المحرر) الملتقي الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

مشعل عبد البار. (27 - 28 افريل 2010). دور المعايير الشرعية والمحاسبة في توجيه وتنظيم المصارف الاسلامية. مؤتمر الخدمات الاسلامية الثاني.

معايير المحاسبة المصرية. (2015). اطار اعداد ز عروض القوائم المالية المعدلة. : .

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. (2007). تم الاسترداد من [http:// acontan - goblogs com](http://acontan-goblogs.com) 2011 / 02 / aaoifi ht ml 80

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. (ديسمبر 2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات مالية الاسلامية. (2010). المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية. البحرين.